أصل نشأة اللغة بين القدامى والمحدثين
دراسة وصفية تحليلية

د. زيان أحمد الحاج ابراهيم
جامعة البحرين ـــ كلية الآداب

شهدت العقود الثلاثة[1] الأخيرة من القرن الحالي ثورة علمية، وقفزات واسعة في شتى ميادين العلوم المختلفة، وفي طليعتها العلوم الطبيعية كالرياضيات، والفلك، وعلوم الفضاء، والطب، وغيرها من العلوم الرياضية.

أما العلوم الإنسانية فقد كانت أثقل خُطىً، وأبطأ سرعة، لأنها، كما يبدو، أقل تأثيراً في مسيرة الحياة الإنسانية، فكان لابد أن تأتي في مرحلة أدنى من العناية والاهتمام.

وهذا لا يعني أنها كانت متأخرة مطلقا، لا تواكب، ولو بصورة نسبية، هذا التطور السريع، فقد ظهرت نظريات واختفت أخرى، كانت تعد من المسلمات.

وكان من أكثر العلوم الإنسانية تأثرا بهذه القفزات العلمية ميدان تعليم اللغات، إذ أصبح المختبر اللغوي ركيزة أساسية لا غنى عنها في تدريس اللغات ومعالجتها.

ويمكن القول بأن الدراسات اللغوية قد اتسعت لتشمل مجالات كثيرة، مثل دراسة الأصوات، والنظر في بنية الكلمة مفردة ومركبة، واختلاف دلالتها في الإفراد والتركيب، والبحث في نشأة اللغة الإنسانية، وعلاقتها بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية، ثم نصيبها من الحياة والتطور، وقدرتها على الغلبة والاستمرار، وقابليتها للتقهقر والاندثار، إلى غير ذلك من مباحث علم اللغة.

وعند إطلاق القول على علم اللغة، فإنه لا يقتصر على لغة معينة، بل يقصد به ذلك العلم الذي يتناول اللغة الإنسانية الأولى، لا اللغة العربية وحدها، كما قد يتبادر إلى الذهن، إذ إن بين اللغات خصائص جوهرية عامة، وأصولا مشتركة تجمع بينها طبيعة هذه اللغات، ومن ثم يحاول هذا العلم اكتشاف أصولها ومتابعة نموها وتطورها، بغية الوقوف على المعايير العامة التي تحكمها.

وجدير بالذكر أن الاهتمام باللغة ودراستها مرده إلى أهميتها، إذ بوساطتها ينتقل ما نشاهد وما نسمع إلى الذهن عن طريق الكتابة أو اللفظ، وعن طريقها نتلقى أفكار ومشاعر وخواطر الآخرين، وإليهم ننقلها بها منا، فهي حلقة الوصل بين الناس، بل بين الأجيال السابقة واللاحقة. وباختصار، فهي وسيلة الاتصال بين الحياة والفكر، والعامل الفعال في رقيهما.

ولولا اللغة لوجدت البشرية عنتا لا نستطيع تصوره مهما استخدمت الاشارات والتصوير والرموز، فهذه كلها دون اللغة في الأداء لقصورها عن التعبير والارتقاء بالإنسانية. وقد أجمل ابن جني وظيفة اللغة حينما حدها بقوله : «إنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2].

ومن المجالات التي توفر العلماء على دراستها قديما وحديثا، نشأة اللغة الإنسانية وأصل تكوينها،

وكيفية وصولها إلينا، فنهدت فئات منهم للنظر فيها، فذهبت في ذلك مذاهب شتى، وتفرقت طرائق قددا، وتركز الخلاف حول أصل اللغة، أهو بوحي من الله، أم من وضع البشر وبعبارة أخرى : أهي مواضعة أم إلهام ؟

لم يقتصر البحث في نشأة اللغة على علمائها من المتخصصين، بل تجاوز هؤلاء إلى كثير من العلماء المهتمين بالدراسات الإنسانية والعلوم الأخرى محاولين كشف الصورة ووضع تصور واضح للغة الإنسانية الأولى.

وقد أكثر العلماء من الخوض في هذا البحث، واحتدم الجدل حوله، فلم يبن أحدهم رأيا إلا قيض له من ينقضه، ولم يثبت أحدهم نظرية إلا وجدت من يهدمها ويكشف زيفها وبطلانها، ودخل الموضوع في متاهات واختلافات، هي أقرب إلى الجدل الفلسفي منها إلى البحث العلمي، وانتهى البحث فيها إلى آراء لم يرضها كثير من العلماء.

وانتهى المطاف ببعض علماء اللغة إلى القول بضرورة غلق باب البحث في هذا الموضوع لأنه أشبه بالبحوث الميتافيزيقية التي تتناول بحث ما وراء الطبيعة، فهي لا تفضي إلى نتائج شافية، لأنها تقوم على الحدس والتخمين من ناحية، وتنقصها الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية من جهة أخرى. وكمحصلة لهذه الدراسات أعلنت الجمعية اللغوية بباريس رفضها لبحث هذا الموضوع وعدم مناقشته فيما بعد[3].

وقد سبق هؤلاء وأولئك إلى اتخاذ هذا القرار العالم العربي السيوطي إذ يقول في كتابة المزهر : (قال في رفع الحاجب : الصحيح عندي أنه لا فائدة لهذه المسألة، وهو ما صححه ابن الأنباري وغيره. ولذلك قيل. ذكرها في الأصول فضول)[4].

ولكننا نرى له رأيا آخر سنشير إليه فيما بعد.

وهكذا، لم يقم الإنسان في عصوره الأولى الموغلة في القدم بمحاولة التعليل والتفكير في كثير من أمور حياته التي كان يزاولها كالمشي والقيام والنوم والأكل، بل كان يقوم بها تلقائيا شبه آلي.

وكذلك كان شأنه من حيث الكلام، فقد بقي ردحا من الزمن لا يعنيه أمر هذه الظاهرة من قريب أو بعيد، وبقي على هذا الحال حتى خطا خطوات واسعة في تعليل كثير من ظواهر الحياة الإنسانية، فلقيت ظاهرة التفكير في لغته التي يتحدث بها اهتماما بارزا فيما بعد، حتى بلغ الأمر بكل أمة أن تتعصب إلى لغتها، وترى أنها الأصل وباقي اللغات فرع عليها.فالصينيون، مثلا، يعتقدون أن لغتهم خالدة أبد الدهر، ويرى العبرانيون أن العبرانية هي صاحبة الشرف، لأن الله علمها آدم عند خلقه. وزعم الآراميون أن لغتهم تمتاز بعلو المنزلة، لأنها لغة المسيح، ولا يزال بعض أحفادهم يفخرون بأنها أمدت العربية بثروة ضخمة من الألفاظ دون دليل علمي صحيح.

واستمر الحال على هذا المنوال، يفخر كل جنس بلغته الأم، إلى أن حاول اليونان دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية دقيقة، فكان أفلاطون أول الدارسين لنشأة اللغة، وكان من نتيجة ذلك أن خرج بأنها إلهام وهبة من الله، ومقدرة فطرية يكتسبها الانسان منذ وجوده، ولكن أرسطو خالفه فيما بعد، فذهب إلى أنها مواضعة تمت بين فئات الناس المختلفة، بأن اتفقوا على وضع ألفاظ تقتضيها الحاجة.

واختلف أتباع الفريقين، كل يحاول جاهدا تأييد وجهة نظره، حتى اختلطت أبحاث اللغة، بل سيطرت عليها نظريات الفلسفة والمنطق.

وما لبثت أن دخلت دراسة اللغة مرحلة جديدة، هي دراسة التشابه بين بعض الألفاظ في اللغات المختلفة من حيث الأصول والاشتقاق، ولكن هذه الدراسة كانت، أيضا، بعيدة عن المنهج العلمي الدقيق، فلم تأت نتائجها إيجابية تماما، ثم تلتها مرحلة أخرى أدت إلى وضع معاجم لغوية، ومن ثم اهتمام الباحثين بدراسة لغاتهم الخاصة[5].

وكان طبيعيا أن يتأثر العرب بهذه النظريات

التي اطلعوا عليها عند ترجمة فلسفة اليونان وعلومهم في العصر العباسي، فذهب ابن فارس إلى أبعد من ذلك فقال : «إن الخط العربي توقيف[6]، لظاهر قوله عز وجل : ﴿اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ. خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ. اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالقَلَمِ. عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[7] وقال جل ثناؤه : ﴿ن وَالقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[8].

ثم توالت الدراسات الحديثة للغة، وأخذت بعدا أعمق واتساعا أرحب، فكان من ثمرتها ظهور علم الأصوات التشريحي على يد (مولار) والاهتمام بالدراسات اللغوية المقارنة، وظهور علم اللغة العام، حتى كتب بعض العلماء كتابا أسماه (حياة اللغة وتطورها) فنظر إليها كأنها من الكائنات الطبيعية التي يعرض لها التطور، متأثرا، في ذلك، بنظرية داروين، وبدأ بدراسة لغة الحيوانات على أنها تمثل مرحلة مبكرة من مراحل تطور اللغة الإنسانية.

أما علماء الاجتماع فقد نظروا إلى اللغة واعتبروها مظهرا من مظاهر النشاط الاجتماعي والسلوك الإنساني، على حين كانت جزءا من كيان النفس الإنسانية عند علماء النفس.

ثم دخل علم اللغة بابا جديدا عندما أصبح مبنيا على الملاحظة والتجربة، ووجد علم الأصوات الذي اعتمد على الأجهزة والمختبرات، واستعان بعلم التشريح، وقد كان هذا التطور في جميع مراحله بطيئا على نطاق ضيق، حتى لا يكاد يشعر أهل اللغة أن هناك بونا بين ما ألفوه وبين ما كان قبلهم.

إن هذا التطور يتأثر سلبا أو إيجابا بعوامل مختلفة كالاحتكاك بالأمم الأخرى، أو بالنظم الجديدة، أو العادات والعقائد، والمستوى الثقافي والبيئة.

وبمرور الزمن تتسع الهوة ويبرز الفرق جليا واضحا بين اللغة الدارجة وبين اللغة القديمة، مما يؤدي إلى موت لغة أحيانا وميلاد لغة أو لغات كما كان في اللغة اللاتينية التي تشعبت إلى لغات عدة[9].

وهكذا فإن التطور اللغوي يعرض لجميع اللغات، والعربية ليست بدعا فيها، لأن التطور ظاهرة اجتماعية تتناول جميع اللغات على اختلاف المجتمعات التي لاتفتأ تتغير بجميع مظاهر الحياة، خضوعا لسنة التطور الذي يرتبط غالبا بالتطور الفكري والاحتكاك السريع المستمر بين هذه المجتمعات، وبخاصة في هذا العصر، يهيء لذلك سهولة وسائل الاتصال المتعددة. وبفضل وسائل الإعلام الميسرة، فقد تتأثر بعض الألفاظ المختلفة في أقطار الوطن الواحد، لتأخذ شكلا موحدا وصيغا عامة، أو تستبدل بأخرى جديدة لم تعرف من قبل.

وهل هناك لغة لم تقتبس من غيرها أو لم تعط غيرها بعض الألفاظ أو الأساليب أو التراكيب ؟ أو لم يجتهد أربابها في وضع أو ابتداع ألفاظ لم تكن معروفة قبل ؟.

قلنا إن دراسة اللغة شملت جوانب متعددة منها، ومن الجوانب التي استأثرت بالدراسة جانب نشأة اللغة الإنسانية، وقلنا أن العلماء ذهبوا فيها مذاهب شتى، فكان لزاما أن أعرض لبعض هذه المذاهب معقبا عليها ما استطعت، ثم أختار منها ما انتهى إليه اجتهادي.

ومن أشهر هذه المذاهب مذهب الوحي والإلهام، أو التوقيف، كما يسميه العلامة ابن فارس[10].

وخلاصة هذا المذهب أن اللغة إنما هي من صنع الله الذي أتقن كل شيء، وأنه عندما خلق أبا البشر آدم، ألهمه أن يضع للأشياء أسماء فوضعها.

ومن أصحاب هذا المذهب أيضا أبو الحسن الأشعري[11]، وأبو علي الفارسي[12].

وقد قال بهذا المذهب الفيلسوف اليوناني (هيراكليت)[13] المتوفى سنة 480 ق.م كما ذهب إليه الفيلسوفان الفرنسيان لامي (1636م–1711م) في كتابه «فن الكلام» ودوبونالد (1754–1840) في كتابه «التشريع القديم»[14].

ويستند أصحاب هذا المذهب إلى دليل عقلي وآخر نقلي يدعمون بهما وجهة نظرهم. أما دليلهم العقلي فهو أنه لا مجال للتواضع والاصطلاح إلا بوجود لغة سابقة يتفاهم بها المصطلحيون عن طريقها وبوساطتها، وإذا لم تكن هناك لغة عند نشأة الإنسانية الأولى فكان حتما ألا يتم شيء عن طريق الاصطلاح، والقول بحدوثه إنما هو ضرب من العبث ونسج من الخيال، فكان لابد أن تكون اللغة بوحي وإلهام.

فوجهة نظرهم تقوم على نقض نظرية الوضع والاصطلاح واقامة بنيانهم على أنقاضها، ناسين أن بطلان نظرية الإصطلاح والمواضعة لا يعني لزوم صحة الإلهام والتوقيف، فقد تكون هناك نظرية أخرى أصح منها.

أما الدليل النقلي الذي اعتمدوا عليه فهو من بعض نصوص الكتب المقدسة كالتوراة والقرآن، فاليهود والنصارى مثلا يتكئون على ما ورد في التوراة وهو ما نصه : «وجبل الرب الاله من الأرض كل حيوانات البرية وكل طيور السماء، فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها، وكل ما دعا به آدم ذات نفس حية فهو اسمها ؛ فسمى آدم جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية»[15].

أما جهابذة العربية من أنصار هذا المذهب فقد استندوا إلى القرآن الكريم فهذا ابن فارس يقول : (إن لغة العرب توقيف. ودليل ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[16] فكان ابن عباس يقول : علمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، (وجمل)، وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها)[17].

ثم ذهب ابن فارس إلى أنه لا شيء مصطلح عليه في لغة العرب، بدليل إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، فيقول : «والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه، ثم احتجاجهم بأشعارهم. ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحا لم يكن أولئك في الاحتجاج بهم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم، ولا فرق»[18].

وبين ابن فارس بعد ذلك أن التوقيف لم يأت جملة واحدة في زمان واحد، ولكن الله علم آدم والأنبياء ما شاء أن يعلمهم إلى زمن محمد ﷺ، ثم قر الأمر قراره، إذ يقول : «ولعل ظانا يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد. وليس الأمر كذا بل وقف الله ــ جل وعز ــ آدم، عليه السلام، على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علم بعد آدم ــ عليه السلام ــ من عرب الأنبياء، صلوات الله عليهم، نبياً نبياً ما شاء الله أن يعلمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد ﷺ فآتاه الله ــ جل وعز ــ من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله تماما على ما أحسنه من اللغة المتقدمة، ثم قر الأمر قراره، فلا نعلم لغة من بعده حدثت،فإن تعمّل اليوم لذلك متعمّل، وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده. بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه، فقال : هذه لغة لم تبلغك. فقال له : يا ابن أخي ابه لا خير لك فيما لم يبلغني. فعرفه بلطف أن الذي تكلم به مختلق»[19].

ويستطرد ابن فارس فيبين أن الناس، حتى الصحابة مع فصاحتهم وبلاغتهم، لم يجمعوا على اصطلاح شيء فيقول : «وخلة أخرى : أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم. وقد كان في الصحابة، رضي الله عنهم، وهم البلغاء والفصحاء، من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم»[20].

واختلف في معنى المقصود بلفظ [الأسماء] الوارد في الآية الكريمة فقال فريق : علمه اسم كل شيء. وقال آخر : إنما علمه أسماء الملائكة. ورأى فريق ثالث أنه علمه أسماء ذريته أجمعين[21].

وقال ابن جني : «قد فسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات العربية والفارسية، والسريانية، والعبرانية، والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات، فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها»[22].

وقد رجح السيوطي هذا الرأي القائل بأنها من وضع الله وبإلهام منه، وأن المراد بالأسماء في الآية المشار إليها هو المسميات، وأن تعليم الله آدم إياها دال على أنه الواضع دون البشر وأن وصولها إلى آدم بالوحي[23].

وقد اختلف أصحاب هذا الرأي في كيفية وصول اللغة إلينا على أقوال :

أحدها : أنها وصلت إلينا عن طريق الوحي والإلهام إلى نبي من الأنبياء، كما أشار إلى ذلك السيوطي آنفا، بأن عرض على آدم أسماء ولده إنسانا إنسانا والدواب فقيل : هذا الحمار، هذا الجمل، هذا الفرس، وأن التعلم الوارد في الآية دال على أن الله تعالى هو الواضع دون البشر وأن وصولها بالوحي إلى آدم[24].

ومال إلى هذا القول ابن جني إذ قال : إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوما : هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[25].

ثانيها : أنها وصلت عن طريق خلق أصوات في بعض الأجسام تدل عليها وإسماعها لمن عرفها ونقلها[26].

ثالثها : أنها وصلتنا بخلق العلم الضروري بها في بعض العباد،[27] ولم يسلم هذا الدليل النقلي من رد، فقيل أن ما ورد في سفر التكوين دليل على أن آدم هو الذي وضع اللغة، فيكون هذا شاهد عليها لا لها لأنه هو الذي سمى جميع البهائم والطيور والحيوانات، كما رفض بعض العلماء الاستشهاد بالآية الكريمة معتمدين على قاعدة أصولية مفادها أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به. ومن هؤلاء أبو الفتح عثمان بن جني فهو يقول في قوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ : «وهذا لا يناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله أقدر آدم على أن واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة، فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به»[28].

وذهب فريق إلى أنها اصطلاحية من مواضعة البشر.

قيل وضعها آدم. وتأويل ابن جني معنى (علم آدم) في الآية أقدره على وضعها.

فقال : «إن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة. قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا، إذا ذكر عرف به ما مسماه، ليمتاز عن غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مَرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره، لبلوغ الغرض في إبانة حاله... فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم، فأومئوا إليه، وقالوا : إنسان، إنسان، إنسان، فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا : يد، عين، رأس، قدم، أو نحو ذلك.

ثم لك من ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها، فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مَرْد، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سَرْ،[29] وعلى هذا بقية الكلام.

وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية، فوقعت المواضعة عليها، لجاز أن تنقل ويولد منها لغات كثيرة

من الرومية، والزنجية، وغيرهما[30].

ومن قدامى القائلين بهذا الرأي الفيلسوف اليوناني (ديموكريت) في القرن الخامس قبل الميلاد. وفي العصر الحديث نادى به الفيلسوف الانجليزي أدم سميث[31].

ورُدّ هذا المذهب بأنه ليس له أدلة تاريخية أو نقلية أو عقلية تؤيده، فضلا عن أنه يتعارض مع النواميس العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية التي لا ترتجل ارتجالا.

كما أنه لابد من وجود لغة معينة سابقة على التواضع، يتفاهم بها المتواضعون، كما أسلفنا.

ويمكنني القول بأن المواضعة لا تتم على الوجه التقليدي الذي اقترحه ابن جني، إذ لا يشترط أن يتم التواضع بقرارات، وإنما يمكن أن يكون هناك تواضع بالعادات المتدرجة في نشأة الاصطلاح.

أما الفخر الرازي فلم يقطع بتوقيفية دلالة الألفاظ أو اصطلاحيتها، ولما لم يحسم أمره في الموضوع، انتهى إلى قول عام، في المذهبين السابقين، أجاز فيه أكثر من وجه، فقال : «لما ضعفت هذه الدلائل جوزنا أن تكون كل اللغات توقيفية، وأن تكون كلها اصطلاحية، وأن يكون بعضها توقيفا وبعضها اصطلاحيا»[32].

ومن هذه المذاهب : مذهب المحاكاة والتقليد : وفحوى هذا الرأي أن أسماء الأشياء إنما هي من صنع الإنسان، وضعها اعتمادا على أصوات مسموعة صادرة عن تلك الأشياء، فحاكاها وقلدها.

ولقد قبل ابن جني هذا الرأي حينما قال : «وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبّل»[33].

وممن ذهب هذا المذهب من المحدثين الانجليز وِتْني، ومن المحدثين العرب الأب أنستاس ماري الكرملي، وأحمد فارس الشدياق، وجورجي زيدان[34].

وقد دافع العالم الألماني «هردر» عن هذا المذهب في «بحوث في نشأة اللغة»[35].

أما كيفية نشأة اللغة عند مؤيدي هذه النظرية، فهي أن الإنسان بدأ بمحاكاة الأصوات محاكاة كاملة للدلالة على مصادرها، ثم أخذت هذه المحاكاة تختلف تدريجيا فتحولت إلى مقاطع من كلمات، ثم استعان الإنسان بالإشارات لتساعد على التعبير والإفهام، ثم قل استخدام الإشارات بمرور الزمن، واستقلت الكلمات عن مصادرها الأصلية، ووضعت كلمات جديدة لحاجة الإنسان واتساع أفقه الفكري والحضاري.

وقد شبهوا هذه النظرية في تطورها بمراحل الارتقاء والتطور اللغوي عند الطفل، إذ إنه يبدأ بالتقليد ثم يستخدم الإشارات، إلى أن تستقل لغته كما زاد بعضهم تشبثا برأيه ما رأوه من وجود بعض الكلمات التي تحاكي ما تدل عليه.

ومما يدفع صحة هذه النظرية أن اشتراك اللغات في ألفاظ تحاكي بعض مصادر الطبيعة أمر نادر، ولو كان الأمر كما ذهبوا إليه لوجدنا ألفاظا كثيرة في لغات الشعوب المختلفة تدل على شيء واحد ما دام أصل نشأتها واحدا، مثل الدق، والشق، والقطع، والعواء، والمواء، وغير ذلك.

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من لغات الشعوب البدائية، قد تخلو إلى حد بعيد من ألفاظ تشبه أصوات مصادرها.

إن هذه النظرية تتجاهل الحاجة الطبيعية الفطرية الماسة إلى التخاطب والتفاهم والتعبير عن الحاجات الإنسانية التي هي أساس نشوء اللغة الإنسانية، كما أننا نجد اختلافا واضحا بين كثير من الألفاظ في اللغات المختلفة التي تدل على معنى واحد، وخاصة ألفاظ المعاني، كالشجاعة، والحكمة،

والمروءة، والكرم، والفهم وغير ذلك.

أما أنها تشبه مراحل نمو اللغة عند الطفل، فهو أمر غير مقبول أيضا، لأن الطفل يقلد نموذجا ماثلا أمامه، مكتمل العناصر، يسعى لإتقانه وإجادته، على حين أن الإنسان الأول كان مخترعا مبتدعا، لا مقلدا متبعا، وعندما خضعت هذه النظرية للتجربة على بعض الأطفال لم تتمخض عن نتائج إيجابية[36].

ومن هذه النظريات نظرية الغريزة الكلامية أو نظرية الاستعداد الفطري : وخلاصتها أن الإنسان خلق بالفطرة مزودا بغريزة كلامية أصبح بوساطتها قادرا على التعبير عن المدركات الحسية والمعنوية بصوغ ألفاظ والنطق بها عند الحاجة، وفي الوقت المناسب، وهي كغيرها من غرائز الانفعالات متحدة عند جميع الأفراد وفيما يصدر عنها، فلذلك اتّحدت الألفاظ الأولى عند الإنسان وتشابهت ثم تلاشت وانقرضت بتوقف استخدام الإنسان لها.

وعلى رأس القائلين بهذه النظرية العالم الفرنسي رينان (1823–1890 م)، والعالم الألماني ماكس مولار (1823–1900 م)[37].

وعند إنعام النظر في هذه النظرية لا يستطيع العقل أو يرضى بوجود غريزة كلامية تمكن الإنسان في كل مكان وزمان من وضع ألفاظ متحدة لدلالات واحدة.

وهناك نظرية أخرى رفضها العلماء بشدة، هي نظرية التنفيس عن النفس وفحواها أن الإنسان كان يعبر عن مشاعر الألم والسرور، أو الرضا والنفور بأصوات مناسبة لهذه الأحاسيس، ثم تطورت هذه الأصوات إلى ألفاظ، مع مرور الزمن.

وآخر ما نعرض له من هذه المذاهب هو مذهب الوقف.

ويقصد بالوقف أهي من وضع الله أم البشر ؟ لعدم وجود دليل قاطع في ذلك[38].

لقد قبل ابن جني هذا الرأي أيضا، لهذا نراه لا يجزم بأحد الرأيين : الاصطلاح أو التوقيف، فيقول : «فأقف بين تَيْنِ الخَلَّتَيْنِ حسيرا وأكاثرهما فأنقلب مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد، يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها، قلنا به، وبالله التوفيق»[39].

فهو لم يصدر في هذا الموضوع عن رأي حاسم، إذ نرى أقواله تنم عن التأرجح بين مختلف الآراء.

وقد عقد الدكتور رمضان عبد التواب فصلا مستفيضا عن نشأة اللغة الإنسانية، أورد فيه آراء العلماء قديمهم وحديثهم من عرب وغيرهم، عرف ببعض هذه النظريات وأعرض عن بعض، إذ أورد لهم سبعة مذاهب حاولوا بها تفسير نشأة اللغة الإنسانية، فلم يعقب على مذهب ابن فارس، ولم يرتح لبعضها، واستهجن الباقي وخرج بحصيلة هي أن موضوع نشأة اللغة لا يزال الخوض فيه من الأمور الفلسفية الميتافيزيقية، التي يخرج الباحث فيها عن نطاق الحقيقة العلمية، إلى البحث فيما وراء الطبيعة، وفي أمور لا نملك منها اليوم أية وثائق ومستندات تأكيدية[40].

كما أن الدكتور عبد السلام المسدي أعرب عن وجهة نظره في هذا الموضوع فقال : «إن الحديث عن أصل اللغة هو في حقيقة أمره اغتصاب لما وراء اللغة، فهو اغتصاب لما قبل الإنسان، وبالتالي هي سعي لما وراء التاريخ، فليس الحديث عن مبتدأ اللغة إلا اقتلاعا لمعلوم من غيابات المجهول الضارب فيما وراء الزمن وقبل الوجود»[41].

إلا أن السيوطي خالف رأيه الأول فقال : «زعم بعضهم أن لافائدة لهذا الخلاف، وليس كذلك، بل ذكر له فائدتان :

الأولى : فقهية، ولذا ذكرت هذه المسألة في أصوله.

والأخرى : نحوية، ولهذا ذكرتها في أصوله تبعا لابن جني في الخصائص، وهي جواز قلب اللغة.

فإن قلنا : أنها اصطلاحية جاز، وإلا فلا، وإطباق أكثر النحاة على أن المصحفات[42] ليست بكلام،

ينبغي أن يكون من هذا الأصل[43]. ثم يمضي قائلا : قال ابن جني : الصواب، وهو رأي أبي الحسن الأخفش، سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح، أن اللغة لم توضع كلها في وقت واحد، بل وقعت متلاحقة متتابعة. قال الأخفش : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل.

إن أول ما وضع منها وضع على خلاف. وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا.

قال : ويجوز أن يكون الموضوع الأول ضربا واحدا، ثم رأى من جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول[44].

وبعد :

فهذه وقفة عند خلاصة عدد من آراء الباحثين في نشأة اللغة الإنسانية. ولابد لنا ــ قبل عرض وجهة نظرنا حول هذا الموضوع ــ من محاولة لتحديد معنى اللغة تحديدا يبين طبيعتها ووظيفتها، محاولين ــ من خلال ذلك ــ أن نعول على رأي يستسيغه العقل ويرضاه المنطق، لنعتمده أساسا في عرض ما نصل إليه من حقائق.

لقد سبق أن أشرنا إلى أن ابن جني قد حد اللغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم».

وتفسيرنا لهذا التعريف أن عناصر اللغة رموز صوتية، وتلك هي طبيعتها، وأنها تستخدم لنقل الأفكار في بيئة لغوية معينة، وهذه وظيفتها.

وليست طبيعة الرموز الصوتية شيئا ذاتيا، وإنما تستمد قيمتها من الاتفاق المتعاون عليه بين المستخدمين لها، أي أن الاتفاق على دلالات هذه الرموز الصوتية بين المتكلم والسامع، هو الذي يحولها إلى أشياء يدركها الجهاز العصبي والعقلي.

وعلى هذا، إذا تفاهم شخصان بالإشارة دون إحداث الرموز الصوتية، فإن ذلك لا يعتبر لغة وكذلك إذا أحدث متكلمان رموزا صوتية ليست من لغة واحدة، بمعنى أنه لم يستطع كل منهما أن ينقل أفكاره إلى الآخر، فإن ذلك لا يعد لغة أيضا.

وحول هذين العنصرين الأساسيين لمفهوم اللغة قامت كل الدراسات اللغوية في القديم والحديث.

إن هذه العملية اللغوية التي تتم بين المتكلم والمستمع، والتي تخضع لمؤثرات داخلية تتعلق بأجهزة النطق والسمع عند كل منهما، وتخضع أيضا لمؤثرات خارجية، وهي الموجات الهوائية ذات الخصائص المعينة والنسق الخاص، إن هذه العملية لا ينبغي أن ينظر إليها من حيث طبيعة رموزها الصوتية، وما تنقله هذه الرموز من أفكار وانفعالات بين المتكلم والسامع فقط، بل لابد أن يكون ذلك مرتبطا بالمعاني أو الدلالات التي تحملها هذه الرموز، والتي تكون نظاما لغويا لا يقوم وحده، وإنما يتحتم أن يستخدم في مجتمع معين، وبيئة خاصة[45].

ومن هنا تحدد كمية الرموز والأصوات والكلمات والعبارات التي يستخدمها كل فرد تبعا لبيئته وارتباطاته الاجتماعية، وضرورات عمله أو حرفته، ومستواه الثقافي، وتجاربه الخاصة[46].

وفي هذا الإطار السابق تصبح اللغة ظاهرة اجتماعية، شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية غير المادية، مثل العادات والتقاليد والعقائد والأخلاق، أي أنها تخضع لعوامل ومؤثرات تختلف حسب البيئة وتطور المجتمع واختلاف الزمان والمكان.

فاللغة هي الألفاظ الموضوعية للمعاني، والوضع هو تخصيص لفظ بمعنى، بحيث إذا أطلق، أو متى أطلق اللفظ، فهم المعنى.

ولما كانت دلالة الألفاظ على المعاني مستفادة من وضع الواضع، أيا كان ومتى كان، فلابد من معرفة سبب الوضع، ثم معرفة دلالة الألفاظ.

أما سبب وضع اللغة، فهو أن الإنسان في حاجة دائما وأبدا إلى غيره من أبناء جنسه، لأنه لا يستطيع أن يستقل بما يحتاج إليه من شؤون حياته المختلفة في المعاش، والغذاء، والكساء، والمأوى، والدفاع عن النفس. وباختصار، فإنه عاجز، وحده،

عن تحقيق قوت يوم واحد، بل عن إعداد رغيف واحد يقيم به أوده، فكان لا بد له من الاجتماع مع غيره من بني الإنسان، ومن هنا كان اجتماع الإنسان بالإنسان أمرا طبيعيا، ولذا قيل : إن الإنسان مدني بالطبع.

وإذا تقرر أن هذا الاجتماع والتعاون أمر طبيعي، لابد منه ولاغنى عنه، فكيف يستطيع أن يعبر عما يدور في ذهنه ويراود خاطره ويعرب عما في نفسه ؟

لهذا كان لامندوحة، في سبيل تحقيق تلك الغايات والحاجات، من وجود وسيلة يتم التفاهم بها، فكان من ثمرة ذلك وضع اللغة.

وإذا استقصينا الوسائل التي يتم التعبير بها عما في الذهن، وجدنا أن ذلك يتم بإحدى وسائل ثلاث، هي : اللفظ، أو الإشارة، أو المثال[47].

وعند إنعام النظر في وسائل التعبير الثلاث هذه، نجد أن اللفظ أكثرها فائدة، وأوسعها شمولا من الإشارة والمثال.

والذي هيأ للفظ هذا الشمول وتلك الفائدة عمومه، لأنه ينسحب على كافة الموجودات محسوسة ومعقولة، ويستوعب المعدومات ممكنة أو ممتنعة، وذلك لسهولة وضع اللفظ لتلك المعاني، على حين لا يتيسر استخدام الإشارات للمعقولات، والغائب للمعدوم، إذ لا يشار إلا إلى الحاضر أو المشاهد، كما يعسر أن يحصل لكل شيء مثال يطابقه ويوافقه، لأن الأمثلة المجسمة لا تفي بالمعدومات، ولو فرض ذلك، فإن فيه كلفة وعنتا.

يضاف إلى ذلك أن اللفظ يقع من الإنسان طبيعيا وبيسر، لأنه مركب من الحروف الحاصلة من الصوت، فكان، تبعا لذلك، أيسرها وسيلة وأقربها للتعبير.

يتبين مما ذكرنا أن وضع اللغة كان لزاما للتعبير عن خلجات النفس وعما يدور في الذهن من أفكار، وعلمنا أن موضوعها هو الألفاظ المركبة من الحروف.

أما الأشياء الموضوعة لها هذه الألفاظ، أي دلالات الألفاظ، فهي المعاني الذهنية دون الخارجية، لأن الوضع للشيء فرع عن تصوره، فلابد من استحضار صورة الإنسان مثلا في الذهن عند إرادة الوضع له، وهذه الصورة الذهنية هي التي وضع له لفظ الإنسان، لا الماهية الخارجية، وذلك لأن اللفظ قد وضع للتعبير عما في الذهن، وليس للماهية، فهو غير الفكر. فالفكر هو الحكم على الواقع، إذ الفكر عبارة عن نقل الواقع بوساطة الإحساس إلى الذهن مع معلومات سابقة تفسر هذا الواقع.

فلو فرضنا أن إنسانا لم ير السيارة قط، ولم يسمع صوتها البتة، وليست لديه أية معلومات عنها، أي كان خالي الذهن تماما عن شيء اسمه سيارة، أو عن صوتها، أو شكلها، ثم سمع صوتها وهو في غرفته دون أن يراها، أي بينهما حجاب، فإنه لن يعرف ماهيه هذا الصوت ولا مصدره، ولكن إذا رآها وسمع صوتها، وأصبحت لديه معلومات عنها، ثم سمعها ثانية، حكم بوساطة حاسة السمع، مع المعلومات السابقة التي تكونت لديه، على وجود سيارة خارج الغرفة، فانتقل هذا الواقع، عن طريق الإحساس الذي تدعمه المعلومات السابقة، إلى الذهن، فحدث تفسير لهذا الواقع، وهو السيارة وصوتها.

وعلى هذا، فإن اللفظ لم يوضع للدلالة على حقيقة الواقع، ولا على الحكم عليه، وإنما وضع للتعبير عما في الذهن، سواء طابق الواقع أم خالفه، لأن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية، دون المعاني الخارجية. فإذا شاهدنا شيئا فظنناه حجرا، أطلقنا عليه لفظ الحجر، فإذا دنونا منه وظنناه شجرا، أطلقنا عليه لفظ الشجر، وإذا ظنناه بشرا، أطلقنا عليه لفظ البشر، فالمعنى الخارجي لم يتغير مع تغير اللفظ، فدل على أن الوضع ليس له، بل لما في الذهن.

وكذلك الحال لو قلنا : زيد قائم، ووضعناه

لقيام زيد الموجود في الخارج، ثم قعد زيد، أو مشى، أو نام، فقد بطل القول مع أنه لم يبطل، فدل على أن الوضع ليس للحقيقة القائمة، وإنما هو لما في الذهن.

فالألفاظ ليست دلالة على الحقائق، وإنما هي تعبير عما في الذهن. قال الأخطل :

إن الكلام لفي الفؤاد، وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

فقد تكون مطابقة للحقيقة، وقد تكون مخالفة لها، كما ذكرنا.

وهي، أي الألفاظ، وضعت ليفيد الوضع النسب الإسنادية[48]، أو التقييدية[49]، أو الإضافية بين المفردات بضم بعضها إلى بعض، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما، ولإفادة معاني المركبات من قيام وقعود، فلفظ : زيد قائم، مثلا، وضع ليستفاد به الإخبار عن مدلوله بالقيام أو غيره، وليس الغرض من الوضع أن يستفاد بالألفاظ معانيها المفردة، أي تصور تلك المعاني، بل الغرض من وضع اللفظ إفادة النسب ليحصل التعبير، أي أن الغرض من الوضع جعل اللفظ بحيث يفيد النسب لغرض التعبير عما في الذهن.

وهكذا فإننا نجد كل لغة حية تحاول النماء والبقاء، ولا سبيل إلى ذلك إلا بتوليد ألفاظ جديدة تعبر بها عن معان جديدة، وإن اختلفت اللغات في طريقة استحداث هذه الألفاظ، كما بينا، أو كيفية إطلاق الألفاظ على المعاني.

وأما الواضع للغات، فهو أن اللغات كلها اصطلاحية، فهي من وضع البشر، وليست من وضع الله، بمعنى أن الناس هم الذين اصطلحوا عليها. والعربية ليست بدعا بين هذه اللغات، إذ هي كسائر اللغات وضعها العرب واصطلحوا عليها كغيرهم، فتكون من اصطلاح العرب، لا بتوقيف من الله تبارك وتعالى، إذ لو وضعها البارىء عز وجل ووقفنا عليها، أي اعلمنا بها، فإن هذا التوقيف إنما يكون عن طريق من طرقه، أي : إما بالوحي، وإما بخلق علم ضروري في عاقل بأن الله تعالى وضعها لهذه المعاني.

أما التوقيف عن طريق الوحي فظاهره البطلان، لأن ذلك يقتضي تقدم بعثة الرسل على معرفة اللغات حتى يعرفهم اللغة التي وضعها الله، ثم يبلغهم، بعد ذلك، الرسالة، فيلزم على هذا القول أن الله سبحانه وتعالى يبعث الرسل أولا، ثم يعلمهم اللغات، ثم يوجد أقوامهم، ثم يقوم الرسول بتعليم قومه اللغة التي أوحى الله بها إليه، ومن ثم يأتي دور تبليغ الناس أوامر السماء وتعاليمها.

والذي يدفع هذا الرأي، أن البعثة، كما هو معروف، متأخرة دائما، أي أن الله تعالى يرسل الرسل إلى أقوام سبقوا وجودهم، أي وجود رسلهم، وأن هذه الأقوام تتكلم لغات خاصة معلومة، يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[50]، وبناء عليه، يندفع القول القائل أن اللغة بتوقيف من الله تبارك وتعالى من هذا الطريق، ألا وهو طريق الوحي.

وأما التوقيف عن طريق خلق علم ضروري، فباطل أيضا، لأنه يلزم منه أن يعرف الله تعالى بالضرورة، لا بحصول العلم، لأن حصول العلم الضروري بوضع الله للغة، يستلزم العلم الضروري بالله تعالى، لكن معرفة الله تعالى ليست بالضرورة، وإنما بحصول العلم، وبذلك يثبت أنها ليست توقيفية، وإذا ثبت أنها ليست توقيفية من الله، كانت من وضع البشر، أي من اصطلاح الناس.

وأما قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[51] فإن المراد منه مسميات الأشياء، لا اللغات، أي علمه حقائق الأشياء وخواصها، أي أعطاه المعلومات التي يستعملها للحكم على الأشياء التي يحسها، فإن الإحساس بالواقع لا يكفي وحده للحكم عليه وإدراك حقيقته، بل لابد من معلومات سابقة يفسر بوساطتها الواقع، كما أشرنا آنفا.

فتعبير القرآن بلفظ (الأسماء) إنما هو من باب إطلاق الاسم وإرادة المسمى، كما يدل على ذلك الواقع، فإن آدم عليه السلام عرف الأشياء و لم يعرف

اللغات، فكل ما يعرف ماهية ويكشف حقيقة هو محل التعليم والمعرفة، واللغة إنما هي وسيلة للتعبير ليس غير، فسياق الآية يدل على أن المراد من (الأسماء كلها) هو المسميات، أي الحقائق والخواص.

وإذا كان الأمر يعدو غير ما ذهبنا إليه، فكيف نفسر معرفة الناس للحروف التي لا تظهر معانيها إلا مرتبطة بغيرها، وهي ليست أسماء ؟.

وأما قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفُ أَلْسِنَتِكُم وَأَلْوَانِكُم﴾[52] أي لغاتكم، فلا دلالة فيه على أن اللغات من وضع الله، لأن معنى الآية : إن الله تبارك وتعالى يوجه أنظار الناس ويلفتهم إلى دلائل عظمته وقدرته المتمثلة في معجزة خلق السموات والأرض، وفي كونهم يختلفون ويتباينون في لغاتهم وألسنتهم وألوانهم، وليس معناها أن الله قد وضع لغات مختلفة، كالعربية، والفارسية، والسريانية... وغيرها.

وأما قوله عز وجل : ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾[53] فإن الله تبارك وتعالى لم يذمهم على مجرد التسمية الخارجية، وإنما ذمهم وقرعهم على إطلاقهم لفظ الالهة على الأصنام، وارتباط هذه التسمية بالمعاني الذهنية عندهم، وهي اعتقادهم أنها آلهة، إذ أن اللاّت والعزّى ومناة أعلام على أصنام، فقرينة اختصاصها بالذم دون سائر الأسماء دليل عليه.

من كل ما تقدم، نخرج بأنه لا يوجد دليل على أن اللغات توقيفية من الله، بل الواقع المشاهد يؤكد أنها من اصطلاح الناس، يؤيد ذلك قول ابن جني : «لأن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف، إلا أن أبا علي ــ رحمه الله ــ قال لي يوما : هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[45]».

والعصر الحاضر، والواقع الملموس المشاهد، يؤكدان صحة ذلك لكثرة أسماء المسميات والمصطلحات الحديثة التي يتواضع عليها علماء اللغة وتدونها المعاجم، وتقرها المجامع اللغوية، عربية كانت أم غير عربية.

كما أنه يلزم على مذهب التوقيف ألا تختلف أسماء المسميات في اللغة الواحدة على الرغم من اختلاف الأصقاع، فما بالنا نرى، في البلاد العربية، مثلا، أسماء مختلفة لنفس المسمى ؟

نستنتج من ذلك كله أن أصل اللغة هو المواضعة لا الإلهام، والاصطلاح لا التوقيف، وهذا ما يمكن أن نعول عليه ونطمئن إليه.

وأخيرا فإنني أضع وجهة النظر المتواضعة هذه موضع النقد والبناء، وحسبي من القول : «من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر».

والله أعلم وهو ولي التوفيق.

الهوامش

(1) – إذا تأخر العدد عن المعدود، جاز فيه الإتباع على النعت أو المخالفة على القاعدة.

(2) – ابن جني، أبو الفتح، عثمان، ت 392 هـ : الخصائص، (بيروت : تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1952 م) 33/1.

(3) – بشر، د. كمال محمد : قضايا لغوية، الطبعة الأولى، ص 112.

(4) – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بن أبي بكر، ت 911 هـ : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، (القاهرة : تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، طبعة الحلبي)، 26/1.

(5) – السامرائي، د. ابراهيم : التطور اللغوي التاريخي، (بيروت : شركة الفجر العربي)، ص 13–18.

(6) – ابن فارس، أبو الحسين أحمد، ت 395 هـ : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، (بيروت : تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران، 1383 هـ/1964 م)، ص 34.

(7) – العلق 1 – 5.

(8) – القلم 1.

(9) السامرائي : التطور اللغوي التاريخي، ص 23 – 27.

(10) – ابن فارس : الصاحبي، ص 31.

(11) – السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن، ت 911 هـ : الاقتراح في علم أصول النحو، (القاهرة : تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى 1396 هـ/1976 م) ص 31.

(12) – ابن جني : الخصائص، 40/1.

(13) – ربيع وعلام، د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام : في فقه اللغة، (مصر : دار التراث العربي للطباعة، بلا تاريخ)، ص 41.

(14) – وافي، د. علي عبد الواحد : علم اللغة، (مصر : المطبعة السلفية، الطبعة الخامسة، 1941 م)، ص 89، إلا أن الدكتور وافي لم يقطع بنسبة هذا الرأي إلى هيراكليت.

(15) – سفر التكوين، الاصحاح الثاني، الآيتان 19، 20.

(16) – البقرة /31.

(17) – ابن فارس : الصاحبي، ص 31.

(18) – ابن فارس : المرجع السابق، ص 31.

(19) – ابن فارس : المرجع السابق، ص 33
أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت 351 : مراتب النحويين، (القاهرة : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، 1394 هـ).

(20) – ابن فارس : الصاحبي، ص 33، 34.

(21) – ابن فارس : المرجع السابق، ص 32.

(22) – ابن جني : الخصائص، 41/1.

(23) – السيوطي : الاقتراح، ص 31، 32.

(24) – السيوطي : المرجع السابق، ص 31، 32.

(25) – ابن جني : الخصائص، 40/1.

(26) – السيوطي : الاقتراح ص 31.

(27) – السيوطي : المرجع السابق، ص 31.

(28) – ابن جني : المرجع السابق، ص 31.

(29) – مرد : هو الإنسان، وسر : هو الرأس في الفارسية.

(30) – ابن جني : الخصائص، 44/1، 45.
(31) – د. د. ربيع وعلام : في فقه اللغة ص 40، 41.
(32) – الرازي، الفخر : التفسير الكبير، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة)، 23/1.
(33) – ابن جني : الخصائص، 46/1، 47.
(34) – د. ربيع وزميله : في فقه اللغة، ص 48.
(35) – عبد التواب، د. رمضان : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (القاهرة : مكتبة الخانجي، الرياض : دار الرفاعي، الطبعة الأولى، 1403 هـ/1982 م)، ص 112.
(36) – د. ربيع وزميله : في فقه اللغة، ص 48، 49.
د. بشر : قضايا لغوية، الطبعة الأولى، ص 122
د. عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة، ص 113، 114.
(37) – د. ربيع وزميله : في فقه اللغة، ص 49، 50.
(38) – السيوطي : الاقتراح، ص 33.
(39) – ابن جني : الخصائص، 47/1.
(40) – د. عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة، ص 109–124.
(41) – المسدي، د. عبد السلام : التفكير اللساني في الحضارة العربية، (الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1986 م)، ص 58.
(42) – الصحائف المكتوبة، أو ربما ما أصابه التصحيف.
(43) – السيوطي : الاقتراح، ص 33.
(44) – السيوطي : المرجع السابق، ص 33، 34.
(45) – حجازي، د. محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، (الكويت : وكالة المطبوعات، 1973 م)، ص 10.
(46) – د. حجازي : المرجع السابق، ص 12.
(47) – أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة : اللفظ والإشارة، والعقد، والخط، والحال التي تسمى النُّصبة.
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ت 255 هـ : البيان والتبيين، (القاهرة : تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة 1405 هـ/1985 م)، 76/1.
(48) – النسبة الإسنادية : هي النسبة بين المُسْنَد والمُسْنَد إليه على وجه يقيد الحكم بأحدهما على الآخر ثبوتا أو نفيا، نحو : الله واحد لا شريك له.
(49) – التقييد : أن يزاد على المسند والمسند إليه شيء يتعلق بهما أو بأحدهما، مما لو أغفل لفاتت الفائدة المقصودة، أو كان الحكم كاذبا، نحو : الولد النجيب يسر أهله.
(50) – إبراهيم /4.
(51) – البقرة /4.
(52) – الروم /22.
(53) – النجم /23.
(54) – ابن جني : الخصائص، 40/1.

مراجع البحث (*)

- القرآن الكريم.
- بشر، د. كمال محمد : قضايا لغوية، الطبعة الأولى.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، ت 255 هـ : البيان والتبيين، (القاهرة : تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة 1405 هـ/1985 م).
- ابن جني، أبو الفتح، عثمان، ت 392 هـ. الخصائص (بيروت : تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1952 م).
- حجازي، د. محمود فهمي : علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، (الكويت : وكالة المطبوعات، 1973 م).
- الرازي، الفخر : التفسير الكبير، (بيروت : دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة).
- ربيع وعلام، د. عبد الله ربيع، د. عبد العزيز علام : في فقه اللغة، (مصر : دار التراث العربي للطباعة).
- السامرائي، د. إبراهيم : التطور اللغوي التاريخي، (بيروت : توزيع شركة الفجر العربي).
- سفر التكوين، الإصحاح الثاني.
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911 هـ : الاقتراح في علم أصول النحو، (القاهرة : تحقيق وتعليق : د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى 1396 هـ/1976 م).
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، ت 351 هـ : مراتب النحويين، (القاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر 1394 هـ/1974 م).
- عبد التواب، د. رمضان : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، (القاهرة : مكتبة الخانجي، الرياض : دار الرفاعي، الطبعة الأولى، 1403 هـ/1982 م).
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، ت 395 هـ : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، (بيروت : تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران، 1383 هـ/1964 م).
- المسدي، د. عبد السلام : التفكير اللساني في الحضارة العربية، (الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1986 م).
- وافي، د. علي عبد الواحد : علم اللغة، (مصر : المطبعة السلفية، الطبعة الخامسة 1941 م).

(*) إن وجد نقص في معلومات بعض مراجع البحث فهو من الكتب التي بين يدي.